

د. عهد جعسوس وزيرة الدولة لشؤون المرأة في حوار لـ «14 أكتوبر»:

# تمكين المرأة شرط لنجاح التعافي وإعادة الإعمار في اليمن



نحن لا نكتفي بالرد، بل نرفع تقارير وبيانات ميدانية موثقة إلى طاولة الحكومة، لضمان أن يُسمع صوت المرأة في حجة كما يُسمع في عدن، وأن تنعكس احتياجاتها مباشرة في الخطط والقرارات.

خاتمة:

يأتي هذا الحوار في لحظة يعيد فيها اليمن ترتيب أولوياته الوطنية. وما تؤكدته الدكتورة عهد جعسوس هو أن نجاح المرحلة القادمة لن يُقاس بالخطط الورقية، بل بقدرته الوزارة على تحويل الشراكات والالتزامات إلى مشاريع ملموسة تصل إلى المرأة في المديرية قبل العاصمة.

الرسالة واضحة: تمكين المرأة لم يعد خياراً، بل شرط لإعادة بناء اليمن. والمرحلة القادمة ستكون اختباراً حقيقياً لمدى التزام مؤسسات الدولة بتحويل هذا المبدأ إلى سياسات وموازنات ومؤشرات على الأرض.

أهداف الـ 100 يوم الأولى:

- استكمال اللوائح وتشغيل المقر الرئيسي للوزارة.
- تفعيل لجان تنمية المرأة في 5 وزارات خدمية.
- وضع الإطار التشغيلي لصندوق تنمية المرأة.
- بدء مراجعة 3 قوانين ذات صلة بحماية المرأة.
- تدريب 50 وسيطة مجتمعية وإنشاء منصة استشارية نسائية.

## المرحلة القادمة تمثيل فاعل للمرأة لا شكلي

## إعادة بناء اليمن لا تتم بنصف طاقتها

إطلاق صندوق تنمية المرأة ومراجعة (3) قوانين ضمن أولويات الـ (100) يوم

لا تمكين دون حماية.. و30% تمثيل نسائي إلزامي في لجان السلام

ربط موازنات الوزارات بمؤشرات النوع الاجتماعي شرط لتمكين المرأة

المصالحات بنسبة لا تقل عن 30%، وتعمل على تدريب كادر نسائي مؤهل للوساطة المجتمعية، وإنشاء منصة استشارية نسائية ترفع توصياتها مباشرة إلى مسار المفاوضات. لضمان أن تكون قضايا المرأة جزءاً أصيلاً من أي اتفاق قادم.

إنشاء نقاط ارتكاز

14 أكتوبر: كيف ستعالجون الفجوة بين السياسات المركزية والواقع الميداني؟

معالي الوزيرة: نعالج هذه الفجوة عبر الشراكة المباشرة مع الفاعلين على الأرض، منظمات مجتمع مدني وفروع اللجنة الوطنية للمرأة ولجان تنمية المرأة داخل الوزارات والسلطات المحلية. سننشئ نقاط ارتكاز للوزارة في المحافظات، ونعتمد على المنظمات المحلية كذراع تنفيذ ميداني، مع استخدام أدوات تواصل مباشرة لضمان وصول الخدمة إلى المرأة أينما كانت، حتى لا تبقى السياسات حبرا على ورق.

تحديات كبيرة

14 أكتوبر: ما أبرز تحديات نساء المناطق المتضررة، وكيف ستقولونها إلى صنع القرار؟

معالي الوزيرة: التحديات كبيرة، وأبرزها: انعدام الحماية، انهيار الخدمات الصحية والإنجابية، غياب فرص العمل والدخل، وتفشي الزواج المبكر وفقدان المعيل.

الاجتماعي، ونسبة تنفيذ بنود الخطة الوطنية للمرأة والسلام والأمن.

تمكين اقتصادي وسياسي

14 أكتوبر: كيف توازنون بين ملفي الحماية والتمكين؟

معالي الوزيرة: الحماية أولوية قصوى، لأنه لا وجود لتمكين سياسي أو اقتصادي في ظل وجود امرأة خائفة أو معرضة للانتهاك. توجهننا يسير بالتوازي في ثلاثة مسارات: الحماية، التمكين، والمشاركة. ولدينا آليات تشاورية مع منظمات المجتمع المدني كشريك محلي فاعل، ونعمل مع المانحين على توحيد التمويل عبر نافذة واحدة تستهدف تمكين المرأة من خلال صندوق تنمية المرأة المزمع إنشاؤه خلال هذا العام.

المرأة في مسار السلام

14 أكتوبر: ما دور المرأة اليمنية في مسار السلام وإعادة الإعمار؟

معالي الوزيرة: من الضروري أن تكون المرأة حاضرة بتمثيل فعلي في مسارات السلام والمصالحة، وأن تشارك في اللجان الرئيسية للتفاوض وليس بدور هامشي. المرأة لاعب أساسي في بناء السلم المجتمعي. لذلك، نؤكد على إلزامية التمثيل النسائي في لجان

إلى التمثيل الفاعل، حيث سترتب كل وزارة خدمة بمؤشرات إلزامية للنوع الاجتماعي وتمكين المرأة ضمن خططها وموازناتها، بما يضمن نتائج ملموسة على الأرض، وهو ما نصّ عليه البرنامج الحكومي للعام 2026م.

أولويات الـ 100 يوم

14 أكتوبر: ما أولويات الوزارة خلال الـ 100 يوم القادمة والمدى المتوسط، وكيف ستقيسون النجاح؟

معالي الوزيرة: حددنا أولوياتنا ضمن البرنامج الحكومي للعام 2026م، وأبرزها:

1. التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة وتعزيز مشاركتها في صنع القرار، عبر التعيين في المناصب القيادية وبناء القدرات.
2. إقرار الخطة الوطنية للمرأة والسلام والأمن وتفعيل الاستراتيجية الوطنية الشاملة للمرأة.
3. إنشاء صندوق لتنمية المرأة لدعم المشاريع الصغيرة والمبادرات النسوية.
4. مراجعة القوانين النافذة واقتراح تعديلات تكفل حقوق المرأة وتحسينها من التمييز والعنف.
5. إنشاء مركز معلوماتي ونظام إلكتروني مختص بشؤون المرأة لتجميع البيانات وتوحيد المؤشرات. وستقيس النجاح بمؤشرات قابلة للقياس، مثل: نسبة النساء في المناصب القيادية، عدد المشاريع الممولة عبر الصندوق، التزام الوزارات بمؤشرات النوع

مع انطلاق البرنامج الحكومي للعام 2026م، يعود ملف المرأة إلى واجهة العمل الحكومي عبر وزارة دولة مستحدثة تهدف إلى دمج قضايا المرأة في صلب السياسات العامة.

في هذا السياق، التقت «14 أكتوبر» معالي الدكتورة عهد محمد سالم جعسوس، وزيرة الدولة لشؤون المرأة، للحديث عن مرحلة التأسيس، وأولويات الـ 100 يوم القادمة، وآليات تحويل التمثيل النسائي من حضور شكلي إلى أثر ملموس على الأرض، ودور المرأة في مسارات السلام وإعادة الإعمار.

حاورها/ نبيل غالب:

المرأة في التشكيل الحكومي

14 أكتوبر: نشكركم معالي الوزيرة على هذا اللقاء الذي نسلط من خلاله الضوء على ملف المرأة وأولويات الوزارة.

معالي د. عهد جعسوس: أشكر صحيفة 14 أكتوبر الرائدة على هذه الاستضافة. وقبل الإجابة أود التوضيح أن وزارة الدولة لشؤون المرأة ما تزال في طور الإنشاء باعتبارها وزارة مستحدثة. نعمل حالياً على إعداد اللوائح المنظمة لعملنا وتجهيز المقر، لكننا أنجزنا ما يدخل ضمن أولوياتنا وخطة عملنا المنبثقة من البرنامج الحكومي.

نفذنا عدداً من الأنشطة والفعاليات، وعقدنا لقاءات مع سفراء الدول، وهيئات الأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومنظمات المجتمع المدني، والمانحين وشركاء التنمية.

أما عن دلالات عودة تمثيل المرأة في التشكيل الحكومي الجديد، فهي رسالة سياسية واضحة مفادها أنه لا يمكن إعادة بناء اليمن بنصف طاقتها. الجديد هذه المرة هو الانتقال من التمثيل الشكلي

# انطلاق الورشة الوطنية لصياغة خارطة طريق المركز الوطني لتبادل المعلومات البحرية في عدن



وتهدف الورشة، التي تستمر 4 أيام، إلى وضع إطار وطني موحد لتبادل المعلومات البحرية بين الجهات المختصة، وتعزيز قدرات المركز الوطني على رصد التهديدات، والاستجابة السريعة للحوادث البحرية، وتأمين الملاحة في البحر الأحمر وشرق البحر الهندي، كما تركز على موازنة التشريعات والأنظمة الوطنية مع المعايير الدولية التي وضعتها المنظمة البحرية الدولية. وفي كلمته الافتتاحية، قال الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للشؤون البحرية الدكتور فهم سيف: يسعدني في هيئة الشؤون البحرية أن أرحب بكم في هذه الورشة الوطنية المهمة، التي تأتي في وقت حاسم تمهيداً للمرحلة الدولية في البحر الأحمر وغرب المحيط الهندي.. مؤكداً أن الأمن البحري لم يعد خياراً بل ضرورة حتمية.

والتحليل، وسببني قدراتهم على إدارة الأزمات وفق أفضل الممارسات العالمية. ويأتي المشروع استجابة للتحديات المتزايدة في منطقة البحر الأحمر وغرب المحيط الهندي، ويشمل تدريب الكوادر، وتوفير البنية التحتية بشبكات تبادل المعلومات الإقليمية والدولية. وفي الجلسة النقاشية أكد المشاركون على أهمية أن تخرج الورشة بتوصيات تكون وثيقة «خارطة الطريق» التي تحدد مراحل التأسيس، والاحتياجات التقنية والبشرية، وآليات التنسيق بين وزارة النقل والجهات الأمنية والعسكرية والمدنية ذات الصلة.

## إعلان تغيير ختم

تعلن الهيئة العامة للاستثمار فرع / لحج عن تغيير الختم الخاص بالهيئة واستبداله بالختم الجديد وفقاً للنموذج الموضح أدناه:



الختم الجديد



الختم القديم

## إعلان مناقصة رقم (1) لعام 2026م لمشاريع مديرية الحوطة . محافظة لحج

يعلن المجلس المحلي مديرية الحوطة عن إنزال المناقصة رقم (1) للعام 2026م وبتمويل محلي من قبل السلطة المحلية للمديرية والمشاريع ادناه:

- 1- مجاري مجموعة عبدالصبور فرتوت وعبدالكريم الحداد وآخرين.
  - 2- مجاري مسار محمد عيدروس وفاطمة مهدي وآخرين (سوق الذهب).
  - 3- مجاري مسار آل الصوفي والسعودي وفضل حسن حارة الحاو.
  - 4- مشروع إسالة مياه الأمطار حديقة وحيدة في حارة وحيدة.
  - 5- مجاري مسار الكروود وعبدالكريم فضل وآخرين حارة كاملو.
  - 6- مجاري مسار حمدي الشعبي وآخرين منطقة الدباء.
  - 7- أعمال ترميم وصيانة هجر سوق القات المركزي الحوطة.
- وعلى المقاولين المؤهلين التقدم لشراء وثائق المناقصات وذلك من تاريخ الإعلان هذا ولفترة عشرة أيام.. علماً أن قيمة المظروف الواحد خمسة عشر ألف ريال يعني.
- يقدم المقاول العطاء مرفقاً بكافة التراخيص اللازمة سارية المفعول وتفتح المظاريف بتاريخ 2 / 7 / 2026م في ديوان المديرية.. على أن يتم إرفاق الوثائق التالية:
- 1- ضمان ابتدائي لا يقل عن (2,5%) من قيمة العطاء.
  - 2- بطاقة ضريبية سارية المفعول.
  - 3- بطاقة زكوية سارية المفعول.
  - 4- رخصة مزاولة مهنة سارية المفعول.
  - 5- سجل تجاري ساري المفعول.
  - 6- بطاقة تصنيف.

## إعلان

تعلن هيئة مستشفى ابن سينا العام م / حضرموت عن انزال المناقصة رقم (1) لعام 2026م والخاصة بخدمات النظافة والحراسة المدنية وحالات استقبال الطوارئ والتي سيتم تمويلها من موازنة هيئة مستشفى ابن سينا العام م / ح. وعلى الراغبين في شراء وثائق المناقصة التقدم بطلباتهم الخطية خلال أوقات الدوام الرسمي إلى هيئة مستشفى ابن سينا العام م / ح.